

«ممتلكات» تكرم المشاركين في «إنسياد التدريبي العالمي»

برعاية خالد بن عبدالله وحضور 45 عضواً



الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة يتوسط المكرمين

البرنامج». وتابع: «نحرص على الالتزام بتطبيق أعلى معايير حوكمة الشركات، وتعزيز هذه المعايير ليس في ممتلكات فحسب، إنما ضمن كافة الشركات المنضوية تحت محفظتنا الاستثمارية».

وواصل «يعد برنامج كلية إنسياد التدريبي الأداة المثلى لخدمة تلك الأهداف من خلال تزويد الأعضاء بالأدوات والتقنيات التي ستمكنهم من تقديم أفضل الممارسات في شركاتهم، حيث يساهم هذا النوع من البرامج في تعزيز مكانة مملكة البحرين كدولة رائدة في مجال حوكمة الشركات».

من جانبه قال هايدن: «تفتخر كلية إنسياد بتعاونها مع شركة ممتلكات من أجل المساهمة في تعزيز مهارات فريق الإدارة عبر تطوير ممارسات الحوكمة المتبعة وتعزيز إدراكهم لمختلف جوانبها».

إنسياد لحوكمة الشركات. وأكد الرئيس التنفيذي لـ«ممتلكات» محمود الكوهجي على مدى التزام شركة ممتلكات بتطبيق أعلى معايير حوكمة الشركات.. نشكر الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة لدعمه ورعايته الكريمة لهذا

أكثر من 45 عضواً من أعضاء مجالس الإدارة في الدورتين. وأشرف على إدارة البرنامج البروفيسور المعروف دولياً لودو فان دير هايدن، أستاذ حوكمة الشركات في كلية إنسياد لإدارة الأعمال والمدير الأكاديمي لمبادرة

شركات محفظتها الاستثمارية، وهو برنامج متطور يمنح أعضاء مجالس الإدارة أحدث المفاهيم في مجال حوكمة الشركات والأطر العملية التي تسهم في تحسين وتعزيز القدرات الرقابية والرؤية الاستراتيجية لديهم، حيث حضر البرنامج

اختتمت شركة ممتلكات البحرين القابضة «ممتلكات» البرنامج التدريبي للمجموعة الثانية من أعضاء مجالس الإدارة بالشراكة مع كلية إنسياد لإدارة الأعمال العالمية، بعد الانتهاء من 3 وحدات دراسية مكثفة تم عقدها في الفترة من نوفمبر 2015 وحتى فبراير 2016.

وقام الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة شركة ممتلكات، برعاية حفل تكريم المشاركين من أعضاء مجالس إدارة ممتلكات وشركات محفظتها الاستثمارية في المقر الرئيسي للشركة وقام بتقديم الشهادات والدروع للمشاركين في البرنامج خلال الحفل.

وتم إعداد برنامج «ممتلكات-إنسياد التدريبي العالمي» لأعضاء مجالس إدارة ممتلكات والأعضاء المعيّنين في

«المركزي» و«BIBF» يختتمان برنامجاً بالقطاع المالي لطلبة الجامعات



صورة جماعية لطلبة الخريجين

البحرين الاستراتيجية و«المصرف المركزي» وإيمانهم التام بأهمية تطوير الكفاءات البشرية للوصول إلى الأهداف المرجوة. وأشار إلى أنه من هذا المنطلق أقيم هذا البرنامج لتأهيل الطلبة بالتعاون مع «BIBF» الرائد في تدريب الكفاءات البشرية في القطاع المالي والمصرفي، مؤكداً أن البنك المركزي سيبدل كل إمكانياته وطاقاته لدعم الشباب، فيما يعزز حماسهم نحو مستقبل وظيفي أفضل.

يذكر أن البرنامج التوجيهي شارك خلاله 100 طالب وطالبة يمثلون 5 جامعات محلية ودولية عاملة في المملكة، وهي: جامعة البحرين، جامعة بانغور البريطانية بمعهد BIBF، وبوليتكنك البحرين، والجامعة الأهلية، والجامعة الملكية للبنات.

التي احتفت بإسهامات وإنجازات المرأة البحرينية في هذا القطاع خلال العام الماضي، من أجل تعزيز مساهمة المرأة الشابة في مواكبة مسيرة هذه الصناعة، فضلاً عن التأكيد على مبدأ تكافؤ الفرص حيث استهدف البرنامج كلا الجنسين من الكوادر الوطنية، وقدم لهم الخبرات العلمية والمهنية، تعزيزاً لمسيرتهم المهنية المستقبلية.

وحضر حفل الختام محافظ المصرف المركزي، وكل من مدير عام ونائب مدير عام BIBF سولفينيكولوس ود. أحمد الشيخ، فضلاً عن عدد من الرؤساء التنفيذيين للشركات المشاركة في البرنامج التوجيهي التي قدمت الدعم التوجيهي للطلبة المشاركين. وأكد المعراج على المرتكز الأساسي لرؤية

اختتم معهد «BIBF»، البرنامج التوجيهي لطلبة الجامعات، والذي نظم مؤخراً على هامش الاحتفاء بيوم المرأة البحرينية تحت شعار «المرأة في القطاع المصرفي والمالي»، تحت رعاية محافظ مصرف البحرين المركزي رشيد المعراج.

ويأتي الاحتفاء بيوم المرأة البحرينية انطلاقاً من رؤية وتوجيهات صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة عاهل البلاد المفدى رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، في تخصيص يوم المرأة البحرينية للعام 2015 للاحتفاء بالمرأة في القطاع المالي والمصرفي. ويأتي تنظيم البرنامج الذي أطلقه «المركزي» بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة ومعهد «BIBF»، ضمن حزمة من المبادرات والبرامج



د. ديفيد شوردن



خالد كانو

منتدى «الشركات العائلية وسيناريوهات تراجع الإيرادات النفطية»، اليوم

تبحث الجمعية البحرينية للشركات العائلية ولأول مرة في إطار منتدياتها الشهرية الذي سيعقد مساء اليوم الإثنين، «الشركات العائلية وسيناريوهات تراجع الإيرادات النفطية»، حيث تستضيف الشرك الإداري بشركة التغيير التنظيمي للاستشارات الإدارية بمدينة سان دياكو في الولايات المتحدة الأمريكية د. ديفيد شوردن.

يذكر أن شوردن هو بروفييسور وخبير في تقديم الحلول العلمية والعملية وتقديم المشورة لملاك ومدراء كبرى الشركات العائلية وكبرى المنظمات ومؤسسات القطاع الخاص والعام في مختلف دول العالم. ودعا رئيس الجمعية خالد كانو أعضاء الجمعية وأصحاب الشركات العائلية وسيدات الأعمال والمهتمين والتنفيذيين في الشركات العائلية والباحثين والمهتمين وذوي العلاقة والاهتمام في الجامعات المحلية والخليجية والعالمية إلى حضور هذا المنتدى العائلي الهام.

وقال إن الجمعية تتطرق إلى هذا الموضوع الهام لأول مرة، وهو اليوم حديث الساعة ومن المواضيع البالغة الأهمية بالنسبة لأصحاب الشركات العائلية والقائمين على أمورها من ملاك وتنفيذيين، خاصة في ظل الهبوط الحاد في أسعار البترول الحالية، ما يتطلب لمراجعة استراتيجية ومنهجية العمل للخروج إلى بر الأمان من الصدمات الاقتصادية المحلية والعولمة الناتجة من الذبذبات الشديدة في أسعار البترول ومشتقاته.

يشار إلى أن شوردن لديه 32 عاماً من الخبرة الواسعة والعملية في تقديم أفضل الحلول العلمية والعملية وتقديم المشورة لملاك ومدراء كبرى الشركات العائلية والمنظمات من خلال تقديم الاستشارات الإدارية المتخصصة والعمل مع مجموعة متنوعة لشركات الصناعات التحويلية والخدمات، ومساعدتهم في التقييم والتخطيط الاستراتيجي وكيفية مواجهة تلك المشكلات والتحديات، وبناء الفريق والقيادة والتنمية.

«البحرين المالية» تفتتح فرعاً جديداً في مدينة التنين

وقال المدير العام لشركة البحرين المالية كاشف خا: «سيقدم الفرع الجديد خدماته لأصحاب المؤسسات والموظفين العاملين في المجمع الذين يحتاجون لخدمات مدفوعات عالمية وصرف أجنبي، إلى جانب توفير موقع تابع لشركة البحرين المالية للمقيمين في ضاحية ديار المحرق».

يذكر أن شركة البحرين المالية تدير الآن 44 فرعاً في مختلف أنحاء البحرين، وتتخصص في إرسال الأموال حول العالم بأمان وسرعة إلى أكثر من 54,000 موقع في 30 بلداً بواسطة نظام التحويل المالي الخاص بها «EzRemit».

افتتحت أمس شركة البحرين المالية التي تعد الشركة الأقدم والرائدة المتخصصة في تحويل الأموال والصرف الأجنبي في البحرين أحدث فرع لها في المجمع التجاري بمدينة التنين الجديدة الكائنة بديار المحرق.

ويقع الفرع الجديد في الزاوية الزرقاء بالمجمع التجاري بمدينة التنين، وسيخصص 5 كوتنرات لخدمة الزبائن، وسيفتح أبوابه طوال أيام الأسبوع، ليخدم من خلالها سلسلة من الخدمات العالمية الموثوقة المنوعة التي تشمل التحويلات المالية، بالإضافة لأكثر من 40 عملة أجنبية يمكن شراؤها أو بيعها بأسعار الصرف السائدة في السوق.

«اتحاد الغرف» يدعو للإسراع بإنشاء اتفاقية تجارة حرة مع الصين

خلصت إلى أن الاقتصاد الصيني أصبح محور اهتمام جميع القوى العالمية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن هذا الاقتصاد ومنذ عام 1978 تقريباً وهو ينمو بمعدل 6-13٪ سنوياً.

وترتبط دول مجلس التعاون العربية بعلاقات تاريخية وثيقة مع الصين، حيث نمت العلاقات التجارية بين الجانبين منذ عام 1980. وظل حجم التبادل التجاري بينهما يرتفع عاماً بعد عام منذ 1999، إلى جانب أن الصين صدرت خلال عام 2004 ما قيمته 10.44 مليارات دولار إلى الدول الخليجية واستوردت ما قيمته 14.30 مليار دولار، وفي عام 2006، استوردت دول المجلس ما قيمته 16 مليار دولار من الصين وصدرت ما قيمته 19 مليار دولار لها.

استثمارية هائلة من خلال توطيد العلاقات الوثيقة بين الصين ودول مجلس التعاون، وهما من الأسواق الناشئة الأسرع نمواً في العالم لاسيما وأن دول المجلس تتمتع بقدرتها على توفير أحد أقل التكاليف التشغيلية في المنطقة.

وأشار إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي تسعى لتنويع اقتصادها بعيداً عن قطاع النفط والغاز ومحاولة الاستفادة من تجربة الشركات الصينية في مجموعة واسعة من القطاعات وعلى الأخص في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المالية والنقل التحتية وأوضح نقي أن الاتحاد سبق وأن أعد دراسات عن مستقبل العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس والصين والاقتصاد الصيني حيث

وقال الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي عبدالرحيم نقي إن استئناف المفاوضات بين الجانبين بشأن التوصل لاتفاقية للتجارة الحرة تعتبر خطوة مهمة لتعزيز وتوثيق العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس والصين.

وذكر أن الجانبين حرصاً طوال السنوات الماضية على عقد جولات تفاوض للتوصل إلى الاتفاقية، تم خلالها مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بهذه الاتفاقية وحقق الجانبان نتائج جيدة في هذه الجولات، ولعل بدء المفاوضات التي انطلقت مؤخراً في الرياض يؤكد حرص الجانبين على استكمال مناقشة كافة المواضيع المتعلقة بهذه الاتفاقية.

وأضاف نقي «من الممكن الوصول إلى فرص

2020 ثم يتخطى حجم اقتصاد الولايات المتحدة بعد ذلك بسنوات قليلة.

وأوضح الاتحادي في بيان أمس، أن تأكيد الجانبين على مواصلة التفاوض بشأن تنفيذ مشروع منطقة التجارة الحرة تأتي في توقيت مهم في ظل التطورات الاقتصادية العالمية خاصة فيما يتعلق بانخفاض أسعار النفط ووصولها إلى 27 دولار للبرميل .

وأكد أن تفعيل اتفاقية التجارة الحرة يتطلب لعب دوراً حيويًا من قبل القطاع الخاص في الجانبين في سير المفاوضات، مشدداً على أهمية تعزيز علاقات دول مجلس التعاون مع الصين باعتبارها قوة اقتصادية مؤثرة في جميع اقتصادات العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.

طالب اتحاد غرفة دول مجلس التعاون الخليجي يطالب بتسريع إنشاء منطقة التجارة الحرة بين دول المجلس والصين، مشيداً بالخطوة التي اتخذتها كل من دول مجلس التعاون والصين حول بدء استئناف المفاوضات والتي انطلقت في الرياض تزامناً مع زيارة الرئيس الصيني للرياض مؤخراً.

ولفت إلى أن التسريع بإنشاء منطقة التجارة الحرة، سيفتح الباب أمام إقامة مشاريع اقتصادية ضخمة وجذب التكنولوجيا الصينية وفتح الأسواق الخليجية والقطاعات الاقتصادية فيه للاستثمارات الصينية ومن ضمنها القطاع النفطي ومؤسسات المال والتجارة، ومواكبة الاقتصاد الصيني الذي من المتوقع أن يصل حجمه إلى حجم الاقتصاد الياباني بحلول عام